



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

قوات التحالف الدولي في العراق: قراءة في قلق الخروج

مصطفى السراي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

قوات التحالف الدولي في العراق: قراءة في قلق الخروج

مصطفى السراي*

المقدمة:

تعد قضية خروج القوات الأجنبية وعلى رأسها القوات الأمريكية من الأراضي العراقية من أهم القضايا التي باتت تصدر قائمة الاهتمامات السياسية الداخلية في الآونة الأخيرة. وباتت تشكل قضية خروج قوات التحالف الدولي عامل ضغط على الحكومة العراقية منذ مقتل قائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال (قاسم سليمان) ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي (أبو مهدي المهندس) بضربة جوية أمريكية عام 2020. ولم تكتف المطالب العراقية بالوسائل السياسية والدبلوماسية لحل الأمر، فتحول الأمر إلى تبني عمليات عسكرية منوثة تبنيتها فصائل المقاومة العراقية تستهدف قواعد قوات التحالف الدولي في بغداد وأربيل وصحراء الأنبار، الأمر الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة والدول المشاركة في التحالف من طبيعة تعاطي الحكومة العراقية مع هذا الملف. كثيراً ما اتخذت العلاقة حالة النزاع الدائم، بين الفصائل وقوات التحالف، وصل الحال إلى تبادل ضربات الاستراتيجية دقيقة الهدف بين الطرفين، كان آخرها توجيه ضربة جوية على موقع (اللواء 12) في هيئة الحشد الشعبي الذي أسفرت عن مقتل «مشتاق طالب السعيد» الملقب بـ «أبو تقوى» والقيادي بحركة النجباء. وفي هذا السياق، كان إعلان رئيس الوزراء العراقي «محمد شياع السوداني» في 5 يناير 2024 أن الحكومة بصدد تشكيل لجنة ثنائية لجدولة انسحاب قوات التحالف الدولي ضد داعش من العراق بصورة نهائية، وأنه لن يكون هناك تفريط بكل ما من شأنه استكمال السيادة الوطنية.

التحليل الاستراتيجي

ارتفعت الأصوات العراقية ضد وجود التحالف الدولي في ظل فترة ساخنة جداً تشهدها منطقة الشرق الأوسط نتيجة تداعيات الحرب في غزة وجسامة الجرائم المرتكبة من الكيان الصهيوني بحق الفلسطينيين، وكذلك إعلان النفي العام من قبل فصائل المقاومة العراقية بالتنسيق مع جهات

* مدير قسم الأبحاث والدراسات السياسية في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

المقاومة اللبنانية واليمينية، لاستهداف المصالح والقواعد الأمريكية في المنطقة، ولاسيما العراق وسوريا التي تعد من المناطق الرخوة بالنسبة للتحالف الدولي.

وعلى الرغم من تصويت البرلمان العراقي قرارا بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في 2020، وتصريح الحكومة منتصف أغسطس 2023 وعلى لسان رئيس الوزراء «محمد شياع السوداني» أن العراق لم يعد بحاجة إلى قوات أجنبية على أراضيه، إلا أن الدعوات الأخيرة المطالبة برحيل القوات الأمريكية تأتي في سياق إقليمي مُغاير؛ إذ تأتي في إطار تصاعد الاشتباكات العسكرية بين القوات الأمريكية في المنطقة وفصائل المقاومة على خلفية الحرب في غزة، إذ تعرّضت القواعد العسكرية التي تستضيف قوات التحالف الدولي في العراق لعشرات الهجمات بطائرات بدون طيار وصواريخ، رداً على دعم واشنطن لإسرائيل في حربها على قطاع غزة. وفي المقابل ردّت الولايات المتحدة بقصفها مواقع في العراق، وأخرى مُرتبطة بإيران في سوريا، وقامت كذلك بإدراج قادة في كتائب «حزب الله» العراقي وكتائب «سيد الشهداء» على لائحتها الخاصة بالإرهاب.

وبالتزامن مع التصعيد الميداني تصاعدت دعوات القوى السياسية بالضغط ضد مصالح الدول الداعمة للكيان الصهيوني، وفي مُقدمتها الولايات المتحدة، وعليه، يُمكن فهم أبعاد إعلان العراق عن تشكيل لجنة ثنائية لترتيب والتسريع لإنهاء مهام قوات التحالف الدولي ضد داعش، في ضوء الضغوط الداخلية التي تتعرض لها حكومة «السوداني» للتخلص من القوات الأجنبية، وعجزها عن خفض حالة التصعيد الجاري - بعد هدوء نسبي استمر نحو عام بعد تشكيل الحكومة- وإقامة معادلة متوازنة، فمن ناحية لا تستطيع الحكومة العراقية منع هذه الفصائل من مهاجمة القواعد الأمريكية وقواعدها العسكرية في سوريا والعراق، ومن ناحية أخرى، لا تستطيع منع واشنطن من الرد على تلك الهجمات في إطار ما تُسميه (حقّها في الدفاع عن النفس) وحماية مصالحها في المنطقة.

وفي ذات السياق تأتي التصريحات المتكررة لرئيس الوزراء العراقي المطالبة بإنهاء مهام قوات التحالف الدولي، بعد التقدم الذي حققه العراق في ملف محاربة داعش، عقب تحرير المناطق المحتلة من قبل التنظيم الإرهابي عام 2017. ومع استمرار جهود مُلاحقة فلول داعش وخلاياه في عموم البلاد، وتوالي العمليات الأمنية والعسكرية التي نفذتها القوات العراقية ضد أوكار وخلايا التنظيم

في العديد من المحافظات، أدى ذلك إلى تراجع المنحى العملياتي لنشاط داعش داخل الجغرافية العراقية بشكل كبير، وفقدان التنظيم لقدراته العسكرية، وقدرته كذلك على كسب عناصر جديدة. وبذلك، أصبح العراق من أكثر الدول نجاحاً في مُحاربة الإرهاب خلال عام 2023، إذ صرّح رئيس الوزراء محمد شياع السوداني لشبكة «CNN» الأمريكية في سبتمبر 2023 بأن «تنظيم داعش لم يعد سوى مجموعات مطاردة في الصحراء، ولا يُشكل تهديداً للبلاد»، فيما أكد مُستشار الأمن القومي العراقي «قاسم الأعرجي» في 21 أغسطس 2023 أن «العراق قد انتصر على تنظيم داعش، لكنه يواصل العمليات في سياق المعارك الاستخباراتية للحفاظ على ما تحقّق من إنجازات أمنية». كما أفاد قائد «الحشد الشعبي» في مناطق جنوب الموصل «إبراهيم المرسومي» في 26 أغسطس 2023 بأن «تنظيم داعش انتهى إلى غير عودة، ولم يعد قادراً على التحرك بسهولة على الإطلاق».

التداعيات الداخلية

ترتبط العديد من العوامل الداخلية في العراق على المجال السياسي والاقتصادي، في عملية إجلاء قوات التحالف بشكل سريع جداً وغير منظم وكذلك بالوضع الذي يقلق الولايات المتحدة ودون ترتيب مسبق واتفاق ودي يفرضي إلى الإجلاء لاسيما في ظل الأوضاع التي تم الحديث عنها سلفاً، ومن هنا يتضح عدة أمور منها:

1. الآثار الاقتصادية: تتصل التداعيات الأمنية المترتبة على انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق بتداعيات سلبية مُتحملة على الاقتصاد العراقي سيكون لها بطبيعة الحال تأثير في جهود مكافحة الإرهاب؛ إذ إن ضغط العراق المتكرر باتجاه خروج القوات الأمريكية بشكل إرغامي ودون صيغة مُرضية للطرفين، قد يولد مجموعة من التداعيات على الصعيد الاقتصادي ومنها؛

- قد يدفع الامر واشنطن إلى إيقاف المساعدات الأمنية والمالية لبغداد، والتلويح بفرض عقوبات اقتصادية واحتجاز المليارات من عائدات النفط العراقي التي تذهب إلى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، على غرار تهديد إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بفرض عقوبات كبيرة على العراق في أعقاب تصويت البرلمان العراقي عام 2020 على مغادرة القوات الأمريكية، ومن شأن تكرار السيناريو ذاته أن يضع الحكومة العراقية في أزمة اقتصادية كبيرة تُعرقل جهودها

لتعزيز وتأهيل قدرات القوات الأمنية المعنية بمحاربة الإرهاب، وجهودها لإعادة إعمار المناطق المحررة من قبضة داعش، لاسيما أن هكذا جهود تحتاج إلى مُخصصات مالية ضخمة، وكذلك استكمال المشاريع الخدمية التي أطلقتها الحكومة، وخصصت لها مبالغ مالية كبيرة في موازنة 2023-2024.

- الخشية من تكرار سيناريو الوضع المالي في إيران ولبنان، من حيث انهيار الدينار العراقي أمام الدولار، وانعدام الإنتاج المحلي العراقي، الأمر الذي سيولد كارثة اجتماعية من خلال ارتفاع التضخم المالي والسلمي الذي يعود بالضرر على القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما في ظل أزمة الدولار الحالية التي تحاول الحكومة العراقية إصلاح هذا الملف من خلال مجموعة إجراءات داخلية وخارجية، إلا أن ارتباط عملية ارتباط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي وذلك بربط إيرادات النفط في البنك الفيدرالي الأمريكي نتيجة قرار مجلس الامن المرقم 1483 في عام 2003، وهذا بدوره يجعل عملية توفير العملة الصعبة «الدولار» إلى الداخل العراقي عن طريق البنك الفيدرالي الأمريكي، الذي أخذ يقلص حجم تحويل العملة الصعبة المطلوبة إلى العراق، لأسباب سياسية متعلقة بالداخل العراقي وأسباب اقتصادية متعلقة بالداخل الأمريكي «منها الديون والتضخم»، وهذا أيضاً يثر القلق من امكانية تقليص أمريكا حجم التحويل مما يزيد الأزمة الحالية في العراق.

- يتكون التحالف من 86 دولة إقليمية ودولية، يرتبط العراق بمعظم هذه الدول بعلاقات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية كبيرة جداً. إن انهاء عمل التحالف الدولي قد ينعكس في حالته غير الودية إلى تخفيض مستوى العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول، لاسيما الدول الأوروبية في التحالف، سيما إذا علمنا ووفقاً لأرقام الاتحاد الأوروبي صدر العراق منتجات نفطية ومعادن بقيمة 7.2 مليار يورو، في 2020، لترتفع إلى 26 مليار يورو في 2022. وبلغت قيمة استيراد العراق من دول الاتحاد الأوروبي من معدات ومواد أولية في عام 2022 ما يقارب 4.5 مليار يورو، وهذه تعد أرقاماً كبيرة في التجارة الخارجية مع شريك أساسي مهم مثل الاتحاد الأوروبي، فيما تشكل عمق هذه العلاقات عاملاً مهماً من تكوين الموازنة المالية، إذ بلغت نسبتها ما يقارب 22% من الموازنة المالية لسنة 2022 للعراق.⁽¹⁾

- قد تتحرر الولايات المتحدة الحرج الحالي نظراً لوجود قواتها على الأراضي العراقية في حال

1. لتجارة ما بين العراق وأوروبا، للمزيد ينظر الرابط: <https://tinyurl.com/26ne4jeo>

خروجها من العراق، وتفرض بحرية أكبر عقوبات مالية واقتصادية التي تفرضها على شخصيات ومؤسسات عراقية عامة ولا سيما الشيعية منها، وأيضاً تلك التي تتهمهم واشنطن بالعلاقة مع فصائل المقاومة أو مع الجمهورية الإسلامية كالتالي حصلت مع فرض عقوبات على 19 مصرفاً خاصاً، أبرزها (مصرف الطيف، المستشار، الوكيل... وغيرها)، فيما قد تطل العقوبات الأمريكية مؤسسات خاصة بهدف الضغط على الاقتصاد العراقي كالذي جرى بحق شركة فلاي بغداد للطيران مؤخراً. العقوبات الاخيرة تعيق حركة الأموال العراقية وتنمية القطاع الخاص واستمرار النمو الاقتصادي وحركة الاعمار التي تشكل جزءاً أساسياً من أركان خطة العمل الحكومية التي تطمح إلى تحقيقها خلال الدورة الحكومية لها. وبالتالي، يزيد الثقل على كاهل التشكيلة الوزارية لتكون انعكاسات هذا الأمر السلبية ذو بعدين، الأول تقليص رؤوس الاموال في القطاع الخاص الذي يولد مزيد من البطالة والركود الاقتصادي، والثاني هو فرض بيئة من عدم الاستقرار المانعة للاستثمار الأجنبي والمحلي في العراق.

- وفيما يتعلق باستيراد الغاز والطاقة الكهربائية من إيران، فإن العقوبات الأمريكية قد تكون حاضرة بمنع العراق من التعامل مع الجانب الإيراني من خلال إنهاء الاستثناءات الخاصة بالعقوبات على طهران، الأمر الذي قد يكون له تداعيات سلبية حادة داخلياً على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى ارباك العلاقة مع الجارة إيران⁽²⁾.

2. الآثار السياسية: لا يحظى إعلان الحكومة العراقية حول إنهاء مهام قوات التحالف الدولي بقبول كافة المكونات والقوى السياسية المؤثرة والفاعلة في المشهد العراقي، حيث ترفض القوى السنية والكردية هذا الانسحاب، وتطالب ببقاء القوات الأمريكية، مما تجلى بوضوح في استقبال رئيس حكومة إقليم كردستان العراق «مسرور بارزاني» في 9 يناير الجاري للقائد العام لقوات التحالف الدولي في العراق وسوريا الجنرال «جويل فاو»، حيث ركز الاجتماع على أهمية حماية الأمن والاستقرار في العراق والإقليم. وشدد إقليم كردستان خلال هذا اللقاء على ضرورة مواصلة مهام قوات التحالف الدولي من أجل مساعدة الجيش العراقي وقوات البيشمركة في مكافحة الإرهاب، وفي هذا السياق، تُشير بعض التقديرات إلى احتمالية قيام الولايات المتحدة بنقل قواتها

2. بلال الخليفة، الهيمنة الأمريكية على المالية العراقية.. دور البنك الفيدرالي الأمريكي، مؤسسة درو الاعلامية، 2023-4-24، متوفر على الرابط: https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=12672

وقواعدها العسكرية إلى إقليم كردستان في حال اضطرت إلى الانسحاب من الداخل العراقي (العربي)، الأمر الذي يؤثر في طبيعة الاستقرار السياسي المكونات التي حصل في تشكيل حكومة السوداني، الذي قد يتطور بتصاعد حدة الخلافات لاسيما بين الإقليم والمركز، وكذلك القوى السننية التي قد تعيد المطالب القوية في حمايتها وأبرزها «الإقليم السني» والتي قد تحصل على التأييد الدولي وخصوصاً الأمريكي فيه. ويظهر تباين الاختلاف السياسي في أمر خروج قوات التحالف بشكل اوضح بين المكونات السياسية عندما تترجم إلى محاولات إقرارها برلمانياً، كالذي جرى خلال جلسة خاصة لمجلس النواب العراقي لمناقشة واتخاذ قرارات بخصوص خروج وبقاء وتداعيات الضربات المتكررة من التحالف الدولي في العراق في 15 فبراير 2024، إلا أن عدم حضور نواب المكون السني والكردي فضلاً عن بعض النواب الذي يعدون ضمن فضاء المكون الشيعي حال دون اكتمال النصاب القانوني المطلوب لانعقاد الجلسة، مما اضطر المجلس تحويلها إلى جلسة تداولية فقط⁽³⁾.

3. الآثار الأمنية؛ منذ بداية الأوضاع في حرب غزة، تعيش فصائل المقاومة الإسلامية توتراً أمنياً كبيراً بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تترجم هذه التوترات إلى ضربات متكررة تقوم بها الولايات المتحدة عن طريق التحالف الدولي في العراق بضرب شخصيات ورموز المقاومة الإسلامية في العراق، حتى وإن كانت هذه الضربات هي ضربات دقيقة الهدف والإصابة ضد شخصيات معينة فقط والتي عادةً تمتاز بالعمل في الجانب الأمني - العسكري، إلا أنها ضربات مؤثرة وتصيب رموزاً وشخصيات مهمة من الناحية العملية والعمالية.

تداعيات الاستقرار الأمني المحلي والإقليم

لم يعد وجود قوات التحالف الدولي في العراق وسوريا مجرد قوات قتالية ضد تنظيم داعش الإرهابي، وإنما أصبحت عامل توازن مع قوى إقليمية ودولية من خلال تواجدتها التي تحقق فيه مصالح التوازن الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، لذا يمكن القول إن وجود التحالف الدولي هو من أجل عدة مهام ومنها؛

3. مجلس النواب يعقد جلسة تداولية بشأن الاعتداءات على السيادة العراقية، 10 فبراير 2024، متوفر على الرابط:

<https://tinyurl.com/263yac44>

1. الحد من الخصوم الإقليميين والدوليين: على الرغم من أن السبب المعلن لوجود القوات الأمريكية في العراق هو مساعدة قوات الأمن العراقية على محاربة فلول تنظيم داعش ومنع أي ظهور له مُجدداً، إلا أنه يُمكن القول إن وجود هذه القوات يتجاوز بكثير مسألة مُحاربة الإرهاب، ويمتد إلى رغبة الولايات المتحدة في ردع خصومها الإقليميين والدوليين وتأمين مصالحها في منطقة الشرق الأوسط. فبالنسبة لواشنطن يُعد العراق ساحة رئيسية ومُحورية لمواجهة نفوذ طهران وتقليص خطوط التعاون الإقليمي بين فصائل المقاومة، وإحدى النقاط المهمة كذلك في منافستها الجيوستراتيجية مع الصين وروسيا. وفي ضوء ذلك جاء نفي وزارة الدفاع الأمريكية (البنجابون) لوجود أي خطط لسحب قواتها من العراق؛ في أعقاب إعلان الحكومة العراقية عن تشكيل لجنة ثنائية لترتيب إنهاء مهام قوات التحالف الدولي، قال المتحدث باسم الوزارة «باتريك رايدر» إن بغداد لم تُبلغ واشنطن بمثل هذا القرار، وإن الأخيرة لا تزال تُركز بشدة على مُهمة هزيمة داعش، وقواتها موجودة في العراق بدعوة من حكومتها».

2. إعادة الانتباه لمحورية الشرق الأوسط: أظهر التصعيد الإقليمي الأخير في منطقة الشرق الأوسط والمرتبط بالحرب الدائرة في قطاع غزة، وما سبقه من استجابة شرق أوسطية، وبالأخص خليجية، لتداعيات الحرب الأوكرانية لم تتفق مع الرغبات الأمريكية والأوروبية، هذا يعتبر خطأ في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بانخفاض أهمية المنطقة على أجندة أولويات السياسة الأمريكية لصالح الانعطاف شرقاً من أجل احتواء التهديدات الصينية والروسية، وبالتالي تعزيز حضورها الإقليمي، لا سيما مع تصاعد المخاطر المرتبطة بتعرض قواتها ومصالحها في المنطقة لاستهدافات مُتكررة.

3. جهوزية القوات العراقية: على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي بذلت لتقوية القوات المسلحة العراقية بكافة فروعها، وهذا ما أثبتته الحرب على داعش وإعلان الانتصار، إلا أن الأمر لم يخل من بعض الآثار السلبية، التي منها احتياج القوات العراقية إلى المزيد من عمليات التدريب والتأهيل، خصوصاً في جانب السلاح الجوي والطائرات الحربية (F16) الأمريكية ودبابات الابرارم التي لا تزال الإمكانيات العراقية ضعيفة فيها من حيث الصيانة والتوجيه والتسليح والقيادة.

4. عودة نشاط داعش: ربما يتسبب أي انسحاب لقوات التحالف من العراق في تنامي

خطر نشاط تنظيم داعش؛ إذ قد يدفع هذا الانسحاب - لا سيما إذا تم بشكل مفاجئ وغير مدروس- إلى خلق حالة من الفراغ الأمني، ستستغلها الخلايا النائمة التابعة للتنظيم في تصعيد نشاطها بالداخل العراقي. فعلى الرغم من أن الضربات الأمنية التي نفذتها القوات العراقية بالتعاون مع قوات التحالف خلال العامين الماضيين أسهمت في تطويق نشاط التنظيم بشكل كبير، وأفقدته الكثير من موارده المالية والقيادية، إلا أن هذا لا يُعد كافياً للدفع أو الجزم بانتهاء خطر داعش في العراق؛ إذ لا يزال التنظيم لديه خلايا نشطة داخل البلاد، ويُنفذ هجماته ضد قوات الجيش العراقي في العديد من المدن، كما تُشير تقديرات حديثة لخبراء الأمم المتحدة إلى أن داعش يمتلك ما بين 5 إلى 7 آلاف عنصر بين العراق وسوريا، مُعظمهم من المقاتلين، وربما عمد التنظيم مؤخراً إلى خفض عملياته لـ (إعادة تنظيم وتسهيل تجنيد عناصر جديدة في صفوفه)، ومن ثمّ يتسنى له استعادة نشاطه مُجدداً، لاسيما أن الخبرات التاريخية أثبتت قدرة داعش الكبيرة على التكيف مع التغيرات الميدانية، ومرونته في التعاطي مع الضربات الأمنية التي تستهدف معاقله ومفارزه المختلفة.

5. فقدان الدعم الأمريكي في الحرب الاستخباراتية ضد داعش: قد يؤدي الانسحاب المفاجئ أو غير الودي قوات التحالف الدولي من العراق إلى فقدان الجهود الاستخباراتية والمعلومات المتقدمة التي تُوفرها تلك القوات لدعم عمليات الجيش العراقي ضد تنظيم داعش، لا سيما الضربات الجوية التي ينفذها سلاح الجو ضد معقل التنظيم بالمناطق الجبلية الوعرة، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بعد الهزيمة المكانية لتنظيم داعش في العراق عام 2017، تحوّل التنظيم إلى خلايا متناثرة في نطاقات جغرافية مُختلفة، واتجه إلى تنفيذ عمليات استنزاف ضد القوات العراقية وقوات التحالف في محاولة لإثبات حضوره، واعتمد استراتيجية تقوم على تنفيذ هجمات محدودة على مستوى درجة التعقيد في التكتيك المتبع ومساحة التأثير، وهو ما استدعى تحديث الحُطط والتكتيكات العسكرية والأمنية التي تستخدمها القوات الأمنية المعنية بمحاربة داعش، لتتجه نحو التركيز على شن ضربات استباقية ضد معقل التنظيم؛ ولذا أعلن العراق في أواخر عام 2021 انتهاء أدوار التحالف الدولي القتالية وتحويلها إلى أدوار استشارية تقتصر على دعم القوات الأمنية العراقية في مجالات التدريب والمشورة والتعاون الاستخباري، كما ركزت جهود قوات الأمن العراقية في المقام الأول خلال العامين الماضيين على خوض «معركة معلومات» لكشف ورصد تحركات المجموعات والخلايا الداعشية الصغيرة، تمهيداً لقصفها، ومن ثمّ تكبيدها خسائر مادية وبشرية تُعيقها عن تنفيذ عمليات تستهدف المدنيين في المناطق الحيوية.

الختامة:

بشكل عام، ستوقف حدة التداعيات المرتبطة باحتمالية خروج القوات الأمنية من العراق على الآلية التي سيتم بها هذا الخروج، وما إذا كان سيحدث بشكل كلي أو جزئي، وكذلك المدى الزمني لهذا الانسحاب ودرجة استعداد الحكومة العراقية وخططها للتعاطي مع تبعاته المحتملة، لاسيما فيما يتعلق بمخاطر تنامي نشاط تنظيم داعش. ويُمكن القول إن العراق بات لا يحتاج إلى القدر نفسه من الدعم الذي كان يحتاجه في الماضي لدحر خطر داعش من أراضيه، في ضوء مجموعة من العوامل الدافعة لذلك:

1. التطور الملفت في قدرات واستجابة قوات الأمن العراقية خلال العامين الماضيين، سواء على مستوى جهوزية تلك القوات لتنفيذ عمليات نوعية دقيقة استهدفت ولا تزال مراكز ثقل داعش على كامل جغرافيا العراق، أو على مستوى امتلاك أجهزة مثل جهاز مكافحة الإرهاب العراقية قوياً يُمكنها من توجيه ضربات استباقية ناجعة ضد أوكار التنظيم، ومُباغطة ومُلاحقة أفرادها وخلاياه الصغيرة النائمة.

2. اتخذت الحكومة العراقية خلال العام الفائت مجموعة من الإجراءات التي تُعزز من قدرتها على مجابهة الإرهاب في البلاد، على غرار إعادة هيكلة القوات الأمنية العراقية لرفع كفاءة أداء المؤسسات الأمنية.

3. اتجه العراق في الفترات الأخيرة إلى تعزيز التعاون الأمني والاستخباري مع الأجهزة الأمنية في إقليم كردستان، وكذا مع الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا (قسد)، لسد حالة الفراغ الأمني الموجودة على خطوط التماس بين مناطق كردستان والمحافظات العراقية، وعلى الحدود العراقية السورية، ومنع العناصر الداعشية من استغلالها في التسلل والتخطيط لشن هجماتها.

لكن رغم النجاحات التي حققتها القوات العراقية في ملف مُحاربة داعش، تظل بعض المخاطر والتحديات المرتبطة بنشاط التنظيم قائمة، ويحتاج العراق إلى وضع خطة شاملة لمجابهتها، أو على الأقل التقليل من تأثيراتها المحتملة على أمن واستقرار البلاد. في مُقدمتها التهديدات المستمرة المرتبطة بالمخيمات التي تأوي عشرات الآلاف من عناصر داعش وعوائلهم في شمال شرق سوريا،

إذ تتصاعد المخاوف من تمكن التنظيم من اقتحام هذه السجون وتحرير بعض عناصره، وبالتالي استئناف نشاطه مُجدداً على الساحة العراقية.

ونظراً لكل ما تقدم، فإن خروج قوات التحالف يفترض أن يكون من خلال تهيئة أرضية خصبة لذلك بالطرق الدبلوماسية والسياسية، وذلك من خلال إجراء سلسلة من المفاوضات الرسمية وغير الرسمية «عن طريق القنوات الخلفية للحكومة العراقية من شخصيات سياسية وأمنية ورجال أعمال ولوبيات عملية في الولايات المتحدة تحمل رسائل محددة بأن العراق جزء لا يتجزأ من المنظومة الأمنية الإقليمية، ولا يمكن أن يشكل العراق خطراً على الأمن والسلم في المنطقة والعالم.

ويحتاج العراق خطة أمنية- سياسية - اقتصادية تكون استراتيجية شاملة تسبق خروج قوات التحالف الدولي من العراق، يكون ذلك عن طريق عدة خطوات منها:

1. التفاوض مع المجتمع الدولي بشأن الإصلاح الاقتصادي ومحاولة تقليل الآثار السلبية للإجراءات الأمريكية الاقتصادية على العراق.
2. العمل على جدولة وجود قوات التحالف الدولي ما بين 3 - 4 سنوات، ويكون وجود قوات التحالف وفق صيغة استشارية بحتة فقط، لضمان عدم القيام بضربات عسكرية وكذلك ضمان استمرار بقاء العراق في منطقة الأمن الإقليمي وعدم اعتبار العراق منطقة خطر أمنية على الإقليم.
3. زيادة الجهود الحكومية على ترميم البيت الداخلي من خلال التنسيق مع القوى السياسية من جهة وفصائل المقاومة من جهة أخرى، بهدف خفض التصعيد الإعلامي والعسكري ضد قوات التحالف، وذلك من خلال رسم مسارات تشجيعية وأيضاً تفاوضية قوية مع الجانب الأمريكي لتخفيف الإجراءات العقابية ضد الشخصيات والمؤسسات العراقية الاقتصادية والسياسية.